

الخطة الدراسية لدبلوم المعهد القضائي

تتضمن الخطة الدراسية للمعهد القضائي الأردني دراسة (40) مادة موزعة على (150) ساعة صفية بواقع 11 أسبوع لكل فترة زمنية ، تقدم على مدى سنتين دراسيتين تطبيقيتين بواقع أربع فترات لكل سنة ، بالإضافة إلى سنة ثالثة تدريب عملي تطبيقي و محاكمات صورية و بحث (إعداد نماذج لأحكام قضائية) ، وذلك على النحو المبين تفصيلاً فيما يلي :

الرقم	المادة	ساعة صفية
1.	السلطة القضائية وتشريعاتها.	4
2.	تطبيقات عملية في القانون المدني 1	4
3.	تطبيقات عملية في قانون العقوبات 1	4
4.	تطبيقات عملية في إجراءات الدعوى الجزائية 1	4
5.	تطبيقات عملية في إجراءات الدعوى المدنية 1	4
6.	تطبيقات عملية في القانون المدني 2	4
7.	تطبيقات عملية في قانون العقوبات 2	4
8.	تطبيقات عملية في إجراءات الدعوى الجزائية 2	4
9.	تطبيقات عملية في إجراءات الدعوى المدنية 2	4
10.	إدارة الدعوى و الوسائل البديلة لحل المنازعات المدنية	3
11.	تطبيقات عملية في قانون العقوبات 3	4
12.	لغة أجنبية 1 (الانجليزية أو الفرنسية)	3
13.	تطبيقات عملية في الأوراق التجارية	4
14.	تطبيقات عملية في حقوق الملكية الفكرية	4
15.	تطبيقات عملية في قانون الأحداث	4
16.	لغة أجنبية 2 (الانجليزية أو الفرنسية)	3
17.	تطبيقات عملية في العمليات المصرفية	4
18.	تطبيقات عملية في السوق المالي	4
19.	تطبيقات عملية في عقود الإيجار و ما يثيره من إشكالات	4
20.	تطبيقات عملية في قانوني العمل و الضمان الاجتماعي	4
21.	تطبيقات عملية في عقود النقل	4
22.	تطبيقات عملية في قانون الشركات	4
23.	تطبيقات عملية في عقود المقاولات	4
24.	تطبيقات عملية في الرقابة القضائية على أحكام التحكيم	4
25.	تطبيقات عملية في منازعات التأمين	4
26.	تطبيقات عملية في جرائم تكنولوجيا المعلومات	4
27.	المسؤولية في مجال الإعلام و الاتصال	3
28.	تطبيقات عملية في مسؤولية أصحاب المهن	4
29.	دور القاضي الوطني في إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان	4
30.	تطبيقات عملية في قانون المعاملات الالكترونية	3
31.	دور القاضي الوطني في تسليم المجرمين	2
32.	تطبيقات عملية في المنازعات الجمركية و الضريبية	4
33.	تطبيقات عملية في المنازعات العقارية	4
34.	تطبيقات عملية في الطب الشرعي	3
35.	وسائل حل المنازعات المتعلقة بالاستثمار	4
36.	تطبيقات عملية في قانون التنفيذ و ما يثيره من إشكالات	4

4	مدونة السلوك القضائي و المسألة القضائية	.37
3	تطبيقات عملية في منظومة النزاهة الوطنية ووسائل مكافحة الفساد	.38
4	البحث العلمي و صياغة الأحكام	.39
3	تطبيقات عملية في الدعوى الإدارية و الدفع بعدم الدستورية	.40
4	البحث (إعداد نماذج لأحكام قضائية)	.41
4	المحاكمات الصورية	.42
8	التدريب العملي	.43
166	المجموع	

أ. السنة الدراسية الأولى

الفترة الزمنية الأولى : يلتحق الطالب بدورة مهارات الحاسوب بواقع 22 ساعة صفية خلال هذه الفترة

الرقم	المادة	ساعة صفية
.1	السلطة القضائية وتشريعاتها.	4
.2	تطبيقات عملية في القانون المدني 1	4
.3	تطبيقات عملية في قانون العقوبات 1	4
.4	تطبيقات عملية في إجراءات الدعوى الجزائية 1	4
.5	تطبيقات عملية في إجراءات الدعوى المدنية 1	4
	المجموع	20

الفترة الزمنية الثانية :

الرقم	المادة	ساعة صفية
.1	تطبيقات عملية في القانون المدني 2	4
.2	تطبيقات عملية في قانون العقوبات 2	4
.3	تطبيقات عملية في إجراءات الدعوى الجزائية 2	4
.4	تطبيقات عملية في إجراءات الدعوى المدنية 2	4
.5	إدارة الدعوى و الوسائل البديلة لحل المنازعات المدنية	3
	المجموع	19

الفترة الزمنية الثالثة :

الرقم	المادة	ساعة صفية
.1	تطبيقات عملية في قانون العقوبات 3	4
.2	لغة أجنبية 1 (الانجليزية أو الفرنسية)	3
.3	تطبيقات عملية في الأوراق التجارية	4
.4	تطبيقات عملية في حقوق الملكية الفكرية	4
.5	تطبيقات عملية في قانون الأحداث	4
	المجموع	19

الفترة الزمنية الرابعة :

الرقم	المادة	ساعة صفية
1.	لغة أجنبية 2 (الانجليزية أو الفرنسية)	3
2.	تطبيقات عملية في العمليات المصرفية	4
3.	تطبيقات عملية في السوق المالي	4
4.	تطبيقات عملية في عقود الإيجار و ما يثيره من إشكالات	4
5.	تطبيقات عملية في قانوني العمل و الضمان الاجتماعي	4
	المجموع	19

ب. السنة الدراسية الثانية

الفترة الزمنية الخامسة : يلتحق الطالب بدورة مهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية التقاضي

بواقع 22 ساعة صفية خلال هذه الفترة

الرقم	المادة	ساعة صفية
1.	تطبيقات عملية في عقود النقل	4
2.	تطبيقات عملية في قانون الشركات	4
3.	تطبيقات عملية في عقود المقاولات	4
4.	تطبيقات عملية في الرقابة القضائية على أحكام التحكيم	4
5.	تطبيقات عملية في منازعات التأمين	4
	المجموع	20

الفترة الزمنية السادسة :

الرقم	المادة	ساعة صفية
1.	تطبيقات عملية في جرائم تكنولوجيا المعلومات	4
2.	المسؤولية في مجال الإعلام و الاتصال	3
3.	تطبيقات عملية في مسؤولية أصحاب المهن	4
4.	دور القاضي الوطني في إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان	4
5.	تطبيقات عملية في قانون المعاملات الالكترونية	3
	المجموع	18

الفترة الزمنية السابعة :

الرقم	المادة	ساعة صفية
1.	دور القاضي الوطني في تسليم المجرمين	2
2.	تطبيقات عملية في المنازعات الجمركية و الضريبية	4
3.	تطبيقات عملية في المنازعات العقارية	4
4.	تطبيقات عملية في الطب الشرعي	3
5.	وسائل حل المنازعات المتعلقة بالاستثمار	4
	المجموع	17

الفترة الزمنية الثامنة :

الرقم	المادة	ساعة صفية
1.	تطبيقات عملية في قانون التنفيذ و ما يثيره من إشكالات	4
2.	مدونة السلوك القضائي و المسألة القضائية	4
3.	تطبيقات عملية في منظومة النزاهة الوطنية ووسائل مكافحة الفساد	3
4.	البحث العلمي و صياغة الأحكام	4
5.	تطبيقات عملية في الدعوى الإدارية و الدفع بعدم الدستورية	3
	المجموع	18

ج . السنة الدراسية الثالثة و مدتها (40) أسبوع

الرقم	المادة	ساعة صفية
1.	البحث (إعداد نماذج لأحكام قضائية)	4
2.	المحاكمات الصورية	4
3.	التدريب العملي	8
	المجموع	16

إضافةً إلى عدد من الزيارات الميدانية لمؤسسات لها علاقة بالعمل القضائي يخصص لها " 40 " ساعة صفية تنفذ وفقاً لبرنامج تعدده اللجنة العلمية مسبقاً.

وصف مواد الخطة الدراسية

يتم خلال هذه الفترة تدريب الطلبة على مادة مهارات الحاسوب ولا تحسب علامتها ضمن المعدل ويعتبر النجاح فيها متطلب سابق

للاتحاق بمادة مهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية التقاضي خلال الفترة الخامسة /السنة الثانية :

وتتناول هذه المادة عرض حول ماهية الحاسوب وطريقة عمله وقدراته وتطبيقاته ومكونات نظام الحاسوب وتطبيقاته ومفاهيم لغات البرمجة وطرق الاتصال ودراسة خصائص وقدرات بعض برامج الحاسوب ومفاهيم الحاسوب المعني بالاستخدام الشخصي و الرسمي بالإضافة إلى مكوناته الفيزيائية الأساسية وبرامج النظام وتطبيقاته والإنترنت والشبكة العالمية والاتصالات وإدارة قاعدة البيانات ومدى أهمية الحاسوب في مجتمعاتنا مع التدريب على استخدام تطبيقات الحاسوب وبرامجه وكيفية استخدام كل من نظام التشغيل)

(Windows) وبرنامج معالج النصوص Microsoft Word والجداول الإلكترونية Excel والعرض التقديمي PowerPoint والإنترنت والبريد الإلكتروني

السنة الدراسية الأولى:

الفترة الزمنية الأولى:

1- السلطة القضائية وتشريعها

تتضمن هذه المادة دراسة تحليلية لمبدأ استقلال السلطات والإطار الدستوري والقانوني للسلطة القضائية وتنظيمها، والمؤثرات على استقلال القاضي والقضاء ، وضمانات هذا الاستقلال ، و مقارنتها ما أمكن مع تجارب دول متقدمة في هذا المضمار بحيث تكون المحاور الرئيسية النصوص ذات الصلة بالدستور الأردني وقانون استقلال القضاء و نظام الخدمة القضائية و نظام الخدمة المدنية و نظام تشكيل المحاكم النظامية و نظام التفتيش القضائي و غيرها من النصوص وثيقة الصلة بموضوع هذه المادة بما في ذلك قانون نقابة المحامين مع تطبيقات عملية.

2- تطبيقات عملية في القانون المدني (1)

تتناول هذه المادة القواعد العامة و نطاق الحق و تطبيقات قضائية بحيث تكون المحاور الرئيسية مصادر الالتزام في القانون المدني الأردني و النصوص وثيقة الصلة وغيرها من القوانين مع تطبيقات عملية من واقع القضاء الأردني.

3- تطبيقات عملية في إجراءات الدعوى المدنية (1)

تركز هذه المادة على المراحل التي تمر بها الدعوى بدءاً من تسجيلها وانتهاءً بصدور الحكم فيها، وما يتخلل هذه الفترة من إجراءات خاصة بعلنية المحاكمة، وإدارة الجلسة والمصلحة في الدعوى، وموضوع الاختصاص الزماني والمكاني والوظيفي، والتركيز على موضوع التبليغات ونظرية البطلان، كذلك حالات وقف الدعوى والتعامل مع البيّنات المقدمة من خلال واقع تطبيقات عملية في القضاء الأردني.

4- تطبيقات عملية في إجراءات الدعوى الجزائية (1)

تتضمن هذه المادة تطبيقات عملية في دعوى الحق العام و التحقيق الأولي و الابتدائي والتوقيف وحالات إخلاء السبيل بكفالة والقرارات التي تصدر عند الانتهاء من التحقيق، بالإضافة إلى عرض تطبيقات عملية حول القواعد والأصول الإجرائية لدى محاكم الصلح الجزائية ، وكذلك عرض لتطبيقات عملية حول النظرية العامة للاختصاص (صلح ، بداية ، جنايات كبرى ، أحداث).

5- تطبيقات عملية في قانون العقوبات (1)

تتضمن هذه المادة تطبيقات عملية توضح الجريمة و أركانها و عناصرها والاشترك الجرمي ، وأسباب التبرير و موانع المسؤولية وموانع العقاب والأسباب المخففة .

1- إدارة الدعوى و الوسائل البديلة لحل المنازعات المدنية.

تهدف هذه المادة إلى تقديم تطبيقات عملية بمحتوى ملف إدارة الدعوى و دور قاضي إدارة الدعوى و دور قاضي الموضوع بعد ذلك , بالإضافة إلى التعرض إلى باقي الوسائل البديلة لحل المنازعات المدنية مثل المصالحة والوساطة و التحكيم و الاطلاع على تجارب دول متقدمة في هذا المضمار.

2- تطبيقات عملية في القانون المدني (2)

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية بعقود الوكالة , السمسرة, البيوع , الكفالة الرهن وكذلك عقود التوثيق الشخصية والعينية وكذلك عرض تطبيقات عملية حول المسؤولية المدنية عقدية كانت أم تقصيرية والأحكام المتعلقة بكل منهما.

3- تطبيقات عملية في إجراءات الدعوى المدنية (2)

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية لعمل المحكمة، حيث يتم عرض مختصر لنظرية القضاء المستعجل، والدفع الشكلية والموضوعية، وكذلك طلبات التدخل والإدخال، وأصول الكشف والخبرة وإجراءات التحقيق والمضاهاة، والتركيز على أسلوب كتابة الأحكام القضائية والعناصر التي تشملها من مقدمة ووقائع ثابتة، والتدليل عليها والتعليل والتسبيب ومنطوق الحكم والآثار المترتبة على عدم مراعاة ذلك من بطلان للحكم. وكذلك التعرض لطرق الطعن بالأحكام سواء طرق الطعن العادية أو غير العادية.

4- تطبيقات عملية في قانون العقوبات (2)

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية حول جرائم الاعتداء على النفس والعرض , تفصيلا للجرائم الواقعة على النفس بدءاً من الإيذاء البسيط و إنتهاءً بالقتل و عقوبات هذه الجرائم , و كذلك الجرائم الواقعة على العرض بدءاً من الجرائم الجنحية (المداعبة المنافية للحياء و الأعمال المنافية للحياء) و إنتهاءً بالجنايات (الاغتصاب و هتك العرض) مع التركيز على الاختصاص القضائي لكل من هذه الجرائم مع نماذج من أحكام قضائية بشأن كل واحدة منها .

5- تطبيقات عملية في إجراءات الدعوى الجزائية (2)

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية في النظرية العامة للإثبات والنظرية العامة للبطلان ، بالإضافة إلى عرض تطبيقات عملية حول الأحكام التي تصدر بنتيجة اجراءات محاكم الصلح الجزائية و مرجعية الطعن فيها .

1- تطبيقات عملية في قانون العقوبات (3)

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية حول الجرائم الواقعة على الأموال العامة والخاصة مع التركيز على تعريف الموظف العام وجرائم الاختلاس والتزوير وإساءة الائتمان.

2- تطبيقات عملية في الأوراق التجارية.

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية حول النصوص الحاكمة للأوراق التجارية ، من حيث عرض لنماذج من الدعاوى التي فصل فيها القضاء ، والأشكاليات العملية المتعلقة بتلك الأوراق .

3- تطبيقات عملية في حقوق الملكية الفكرية.

تتناول هذه المادة التعريف بالملكية الفكرية و المنظمات و الاتفاقيات التي تعنى بحمايتها و خاصة اتفاقية باريس و ترينس . كما تتناول عناصر الملكية الفكرية المختلفة : حق المؤلف (الملكية الأدبية و الفنية)، و براءة الاختراع، و العلامات التجارية ، و الرسوم و النماذج الصناعية، والأسرار التجارية والمنافسة غير المشروعة والتراخيص، وشروط حمايتها و الحقوق الناشئة عنها ، و مدة حمايتها ، و الاتفاقيات الدولية التي تعالجها .

4- تطبيقات عملية في قانون الأحداث.

تتناول هذه المادة تعريف بمهية العنف الأسري و الحدث و نطاق المسؤولية الجنائية للحدث وكيفية معاملته وتطبيق الجزاءات و / أو التدابير الخاصة به في ضوء التشريعات والمواثيق الدولية مع التركيز على أهم ما ورد في قانون الأحداث الجديد و دور قاضي تسوية النزاع و قاضي تنفيذ العقوبة و استخدام الوسائل البديلة للجزاءات السالبة للحرية ، و استعراض المعايير الدولية الخاصة بالعدالة الجنائية للأحداث.

5- لغة أجنبية 1 (الانجليزية أو الفرنسية).

تهدف هذه المادة إلى تعميق المعرفة بإحدى اللغتين الانجليزية أو الفرنسية للتمكن من التعامل مع المراجع الأجنبية والاطلاع على أحكام قضائية أو فصول من كتب قانونية بإحدى اللغتين.

1- تطبيقات عملية في العمليات المصرفية.

تتضمن هذه المادة تطبيقات عملية حول النصوص المتعلقة بالعمليات المصرفية بأنواعها المختلفة ، وتوسعاً في عرض نماذج من القضايا التي تم الفصل فيها من قبل المحاكم بما في ذلك الاعتماد المستندي و خطاب الضمان و أنواع الحسابات و الأوراق التجارية و الأوراق المالية وعقد القرض وبطاقات الائتمان .

2- تطبيقات عملية في السوق المالي.

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية حول النصوص الحاكمة للسوق المالي ، ثم شرحاً لآلية عمله وكذلك الأوراق المالية المتداولة فيه، وما يثور من إشكاليات في عمل السوق ، ونماذج من الأحكام القضائية بهذه الخصوص .

3- تطبيقات عملية في عقود الإيجار و ما يثيره من إشكالات.

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية للإشكاليات الناتجة عن عقود الإيجار ، سواء المتعلقة بإخلاء المأجور وما حدده قانون المالكين والمستأجرين لطلب الإخلاء من أسباب ، أو حق المؤجر في رفع بدل الإيجار ومدى هذا الحق وحدوده وحق المستأجر في طلب تعين بدل الإيجار، وغير ذلك من المسائل التي يثيرها هذا النوع من العقود، مع نماذج من قضايا منتقاة بهذا الشأن .

4- تطبيقات عملية في قانوني العمل و الضمان الاجتماعي.

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية حول أحكام قانوني العمل و الضمان الاجتماعي من حيث التنظيم (تنظيم العمل من قبل المشرع) وعقد العمل والحقوق المالية المترتبة على إنهاء عقد العمل، وخاصة تعويضات العامل نتيجة فسخ عقد العمل، ومدى حماية هذا القانون لحقوق العامل وحرصه على إنصاف العامل.

5- لغة أجنبية 2 (الانجليزية أو الفرنسية).

تهدف هذه الدراسة إلى التعامل مع المصطلحات القانونية الأجنبية باللغتين الانجليزية و /أو الفرنسية من خلال دراسة نصوص قانونية متنوعة مع الاستعانة بأحكام المحاكم الأجنبية باللغتين.

السنة الدراسية الثانية :

يتم خلال هذه الفترة تدريب الطلبة على مهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية التقاضي ولا تحسب علامتها ضمن المعدل و يتطلب الالتحاق بها النجاح في المتطلب السابق مادة مهارات الحاسوب خلال الفترة الأولى /السنة الأولى :

وتتناول هذه المادة إكساب القدرة الكافية على استخدام التكنولوجيا الحديثة وكذلك مهارات التعامل مع البرامج والأنظمة الحاسوبية المستخدمة في عملية التقاضي مثل ميزان وعدالة وقسطاس. الخ و التقنيات الحديثة المستخدمة في عمليات التقاضي عالمياً مثل منظومة التعلم عن بعد و المحكمة الالكترونية من قيد الدعوى إلى تقديم البيانات و تبادلها و التبليغات و سماع الشهود و الأطراف و الخبراء من خلال التواصل عن بعد وصولاً إلى إصدار الأحكام إلكترونياً و توقيعها إلكترونياً و تنفيذها.

1- تطبيقات عملية في عقود النقل.

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية في عقود النقل البحري والبري والجوي والاتفاقيات الدولية بهذا الشأن، ونماذج من النزاعات المتعلقة ببوالص الشحن وتلف وهلاك وتأخر تسليم البضاعة في البحر أو الجو أو البر ، وحقوق كل من الشاحن والناقل والمرسل اليه، وما يترتب عليها من آثار قانونية .

2- تطبيقات عملية في قانون الشركات.

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية حول الأحكام الأساسية للشركات من حيث أنواعها ، والقواعد التي تحكم تسجيل وإدارة وتصفية كل منها، والأحكام الأساسية للصالح الواقى والافلاس. كما تتناول هذه المادة ، شرح المركز القانوني لمجلس الادارة أو هيئة المديرين أو المديرين أو الشركاء ، ومسؤوليتهم في اداء عملهم .

3- تطبيقات عملية في عقود المقاولات.

تتضمن هذه المادة تطبيقات عملية حول القواعد العامة التي وردت في القانون المدني بخصوص عقد المقاوله و كذلك مقارنتها و مقارنتها مع عقود المقاولات النموذجية و الموحدة (الفيديك) , ثم طرح أحكام قضائية تناولت الخلافات التي نشأت عند تنفيذها

4- تطبيقات عملية في الرقابة القضائية على أحكام التحكيم.

تتضمن هذه المادة تطبيقات عملية حول الإشكاليات التي تفتح الباب للطعن بحكم التحكيم ، سواء كان تحكيمياً داخلياً أو أجنبياً أو دولياً والحدود الرقابية للمحكمة التي يطعن أمامها بحكم التحكيم بحيث يتم استعراض النصوص المتعلقة بذلك في قانون التحكيم الأردني وكذلك اتفاقية نيويورك لتنفيذ الأحكام الأجنبية.

5- تطبيقات عملية في منازعات التأمين.

تتناول هذه المادة التعريف بعقد التأمين ، وأنواع عقود التأمين ، ومدى حماية القضاء الأردني للطرف الضعيف في هذه العقود، وطرح إشكاليات ، مع عرض التطبيقات القضائية لهذه المنازعات ووقائع تثور بشأن التأمين ، وكيفية فصل القضاء فيها ، مع التركيز على نظام التأمين الإلزامي وحدود مسؤولية شركات التأمين .

الفترة الزمنية السادسة:

1- تطبيقات عملية في جرائم تكنولوجيا المعلومات.

تتناول هذه المادة التعريف بالجرائم المرتكبة عبر الانترنت وبيان أنواعها و أشكالها و صورها وأركانها باعتبارها جرائم عابرة للحدود و التعريف بألية ارتكابها بحيث يتم التركيز على الجرائم الواقعة على الأشخاص عبر الانترنت من جرائم ذم و قدح و تحقير و الاعتداء على الحياة الخاصة و الاستغلال الجنسي و كذلك التركيز على الجرائم الواقعة على الأموال من سرقة و تحويل إلكتروني غير مشروع (غسيل أموال) .

2- المسؤولية في مجال الإعلام و الاتصال.

يدخل في تحديد هذه المسؤولية التوازن من ناحية بين حقوق وحرريات دستورية تتعلق بحرية الرأي و الطباعة و النشر و البحث العلمي و الإبداع الفني و الأدبي ، و من ناحية أخرى بين حماية حقوق وحرريات الآخرين في عدم استخدام النصوص للإساءة إليهم أو المساس بهم من خلال تشريعات تعاقب على الإساءة المذكورة ، و عرض تطبيقات عملية متعلقة بذلك ، بالإضافة الى بيان حقوق الصحفي وواجباته و أخلاقيات المهنة .

3- تطبيقات عملية حول مسؤولية أصحاب المهن.

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية في مسؤولية المهنيين عن الخطأ المهني (الطبيب، المهندس، المحامي، وغيرهم)، و مناقشة نماذج من القضايا التي فصلت في المسؤولية المهنية

4- دور القاضي الوطني في إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

تهدف هذه المادة إلى التعريف بالقانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان وكذلك الآليات الدولية و الوطنية المتبعة، و ما يتضمنه ذلك من اتفاقيات دولية و تشريعات وطنية ذات علاقة مع إعطاء عرض موجز للإعلان العالمي لحقوق الإنسان و العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية ، و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية مع عرض لمضمون مواد الحقوق و الحريات في الدستور الأردني المتعلقة بعدم جواز تأثير القوانين التي تصدر على جوهر الحقوق و الحريات أو المساس بأساسياتها و ذلك ليتمكن القاضي عند إصدار حكمه من تفسير و تطبيق مدلول الحقوق و الحريات الواردة في الدستور ، بالإضافة إلى إبراز دور القاضي الوطني في مكافحة الاتجار بالبشر .

5- تطبيقات عملية في قانون المعاملات الالكترونية.

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية حول الإشكاليات الناجمة عن تطبيق القواعد الخاصة بقانون المعاملات الالكترونية والقوانين ذات الصلة وأمثلة مما صدر بهذا الشأن من أحكام قضائية مع التركيز على كيفية انعقاد العقد الالكتروني والتوقيع الالكتروني ووسائل الدفع الالكتروني وضمن السرية والأثر القانوني المترتب على ذلك.

الفترة الزمنية السابعة:

1- دور القاضي الوطني في تسليم المجرمين.

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية حول قانون تسليم المجرمين و نماذج من الأحكام النهائية التي صدرت في هذا الخصوص و كذلك الإشارة إلى الاتفاقيات ذات الصلة بالموضوع ومنها على سبيل المثال (اتفاقية الرياض للتعاون القضائي) و كذلك الاتفاقيات الثنائية و منها (الاتفاقية الأردنية السورية و اللبنانية و التركية و التونسية).

2- تطبيقات عملية في المنازعات الجمركية و الضريبية.

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية حول قانون الضريبة العامة على المبيعات وقانون ضريبة الدخل وقانون الجمارك وتقديم نماذج لأحكام قضائية صدرت بهذا الخصوص مع إشارة للاتفاقيات ذات الصلة بالموضوع سواء كانت الثنائية منها أو الدولية وبيان الخصوصية التي يمتاز بها هذا النوع من المنازعات سواء في مجال الإثبات أو إجراءات المحاكمة مع التركيز على بيان الدخل الخاضع للضريبة ومدد الطعن والاعتراض والإقرارات الضريبية وأثارها .

3- تطبيقات عملية في المنازعات العقارية.

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية حول الإشكاليات الناتجة عن ملكية الشيوع والتسوية والتعدي و الرهن والاستملاك ، مع نماذج من قرارات الاستملاك التي تم الطعن بها ، ودور القاضي عندما يتبين ان المصلحة العامة التي أباح الاستملاك ، قد استخدمت لغايات تجارية خاصة بالإدارة وحدها او بالاشتراك مع غيرها.

4- تطبيقات عملية في الطب الشرعي.

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية و تعريف بأهمية الطب الشرعي ودوره في مساعدة القضاء في الوصول إلى معرفة الحقيقة.

5- وسائل حل المنازعات المتعلقة بالاستثمار.

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية للقوانين الناظمة للاستثمار و الشراكة مع القطاع الخاص و اثر الاتفاقيات الدولية و الإقليمية المتعلقة بهذه القوانين , و مواضيع مختارة ذات الصلة التجارية عاجلها قانون التجارة والقوانين التجارية الخاصة الأخرى (العلامات التجارية، الوكلاء والوسطاء، والمنافسة، والمنافسة غير المشروعة) وأمثلة من الأحكام القضائية التي صدرت بشأنها.

الفترة الزمنية الثامنة:

1- تطبيقات عملية في قانون التنفيذ و ما يثيره من إشكالات.

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية حول أحكام قانون التنفيذ، والمنازعات المتعلقة في التنفيذ ، وطرق الطعن في القرارات الصادرة فيها ، وهيكلية دائرة التنفيذ ، وكيفية استغلال النصوص أو الاجراءات المتبعة من اجل إعاقه التنفيذ ، ومدى صلاحية محكمة الاستئناف وقاضي التنفيذ في التصدي لهذه الإعاقه ، وكذلك عرض التطبيقات العملية حول إجراءات بيع العقار و بيع المنقول و الإشكالات التي تثور حول ذلك و كيفية توزيع الديون بين الدائنين و الحالات التي يجوز فيها استرداد العقار المباع وحالات حبس المدين ومدد الحبس.

2- مدونة السلوك القضائي و المسألة القضائية.

تتناول هذه المادة الوضع الخاص للقاضي في المجتمع من خلال قانون استقلال القضاء ومدونة السلوك القضائي، وآداب القاضي وسلوكه داخل قاعة المحكمة وخارجها ومدى اثر ظهوره في بعض المناسبات الاجتماعية على الهيبة التي ينبغي ان تظهر للقاضي والقضاء أمام الناس، مع التعرض للدعوى التأديبية و إجراءاتها و كذلك عرض لأمتلة مطبقة عالمياً و منها مدونة السلوك القضائي (بنغالور).

3- تطبيقات عملية في منظومة النزاهة الوطنية ووسائل مكافحة الفساد.

تتناول هذه المادة التعريف بقانون النزاهة ومكافحة الفساد و التعريف بدور المؤسسات ذات الصلة ومنها ، المركز الوطني لحقوق الإنسان، وديوان المحاسبة، وهيئة مكافحة الفساد وغيرها من المؤسسات ومن ثم إيجاز ما تضمنه ميثاق النزاهة الوطنية وما تم وضعه من خطة للتنفيذ بهذا الخصوص.

4- البحث العلمي و صياغة الأحكام

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية للكيفية التي يتم فيها الرجوع إلى المراجع الفقهية والسوابق القضائية ، وكيفية الإشارة إليها أو اقتباسها لتأسيس الحكم ، و من ثم الانتقال إلى تطوير القدرات اللغوية للطالب وخاصة الكتابية و كذلك عرض الأخطاء اللغوية و كيفية إصدار حكم قضائي ناضج ، بحيث تكون مقدمات الحكم منسجمة مع منطوقه .

5- تطبيقات عملية في الدعوى الإدارية و الدفع بعدم الدستورية.

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية حول القواعد الإجرائية التي يتم إتباعها أمام القضاء الإداري ، وأهمية التوسع في تسهيل رفع الدعوى الإدارية ، للمتكمين من الرقابة القضائية على الإدارة، ودور القضاء الإداري في خلق قواعد القانون الإداري، وكذلك توضيح الصفة والمصلحة والخصومة في الدعوى الإدارية بالإضافة الى دور القاضي في المحاكم العادية فيما يثار امامه من دفع تتعلق بعدم الدستورية

السنة الثالثة :-

1- التدريب العملي .

تخصص (8) ساعات تدريبية صافية و لمدة (40) أسبوعا للتدريب العملي لدى محاكم الصلح و البداية و الاستئناف و دوائر الإدعاء العام و الجنايات الكبرى و دوائر التنفيذ.

2- البحث (إعداد نماذج لأحكام قضائية).

تخصص (4) ساعات صافية لكتابة وإصدار ستة أحكام في قضايا تحددها اللجنة العلمية مسبقاً في المجال المدني و الجزائي و الإداري بحيث تكون الأحكام وافية و نموذجية في ترتيب وقائعها و حكم القانون فيها , استناداً إلى السوابق القضائية و الفقه ذات العلاقة و تسببها و منطوق الحكم بها وفقاً للقانون ، وذلك بعد استكمال دراسة المواد الدراسية و التدريب العملي .

3- المحاكمات الصورية (المدنية و الجزائية)

تخصص لها (4) ساعات صافية و تهدف هذه المادة إلى إتاحة الفرصة من خلال قيام الطلاب و بإشراف من عضو أو أكثر من أعضاء الهيئة التدريسية، إلى تعزيز الكفاءات التي يجب أن يتمتع بها القاضي (التدريب على إدارة الجلسات و تمثيل ادوار أطراف الدعوى و المرافعات فيها و إصدار الأحكام و القدرة على فهم و تطبيق المعايير القانونية التي تحكم تقديم البيئات في الدعوى ، و القدرة على تحليل الوقائع المطروحة أمامه، والوصول إلى القانون أو القاعدة القانونية واجبة التطبيق، والقدرة على معاملة المتقاضين باحترام والحفاظ على كرامتهم... الخ) والتأكد من توافرها لدى الطلاب.